

التنوع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

T "Economic Diversification as a Strategy for Achieving Local Economic Development in Algeria from 2000 to 2022"

ط.د. مريم حسناوي¹ • د. سيف الدين قحايرية²

1 جامعة الشيخ العربي التبسي، meriem.hasnaoui@univ-tebessa.dz

2 جامعة الشيخ العربي التبسي، saifedine.guehairia@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract:

From 2000 to 2022, Algeria sought to reduce its dependency on oil and gas through strategies aimed at diversifying its national economy. This shift began with the rise in oil prices in the early 2000s, allowing the government to implement development projects, though reliance on the oil sector remained high. From 2011 to 2015, Algeria focused on strengthening sectors such as industry and agriculture, while also encouraging innovation in technological fields. The drop in oil prices in 2014 made economic diversification more urgent. From 2016 to 2022, efforts were concentrated on improving infrastructure, boosting investments in manufacturing industries, and increasing support for small and medium-sized enterprises. Legislative reforms were also adopted to improve the business environment. Despite these efforts, Algeria faced challenges such as bureaucracy, corruption, and a lack of foreign investment, which limited the impact of diversification. However, opportunities in sectors such as renewable energy, technology, and agriculture remain open for achieving sustainable development.

Keywords: Economic Diversification, Economic Development, Algeria

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز مساعي الجزائر إلى تقليل اعتمادها على النفط والغاز من خلال استراتيجيات تهدف إلى تنوع الاقتصاد الوطني. بدأ هذا الاتجاه مع ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية، ما سمح للحكومة بتنفيذ مشاريع تنموية، رغم أن الاعتماد على القطاع النفطي ظل كبيرا، من 2011 إلى 2015. سعت الجزائر لتعزيز قطاعات مثل الصناعة والزراعة. مع تشجيع الابتكار في المجالات التقنية. ومع انخفاض أسعار النفط في 2014، أصبح التنوع أكثر إلحاحا. من 2016 إلى 2022، تركزت الجهود على تطوير البنية التحتية، وتعزيز الاستثمار في الصناعات التحويلية، وزيادة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تم تبني إصلاحات تشريعية لتحسين بيئة الأعمال. رغم هذه الجهود، واجهت الجزائر تحديات مثل البيروقراطية، الفساد، ونقص الاستثمارات الأجنبية، مما حد من تأثير التنوع.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي ،
التنمية الاقتصادية ، الجزائر

• المؤلف المرسِل: حسناوي مريم ، الإيميل:

meriem.hasnaoui@univ-tebessa.dz

مقدمة:

تتوفر الجزائر على مورد طبيعي يمكنها هذا الأخير من الحصول على عائدات مالية معتبرة أدت في العديد من الأحيان إلى تجاهل ترقية وتطوير باقي القطاعات الاقتصادية المنتجة. فاعتمد الاقتصاد الجزائري على الربيع النفطي لسنوات طويلة، حيث تعد العائدات النفطية عماد الميزانية العامة (70% من المداخل)، ركيزة الصادرات (98% من إجمالي الصادرات)، ومحرك النمو الاقتصادي، وهذا ما جعله رهينة قطاع المحروقات، كما أثر على بنيته والقطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتبر راکدة وتحتاج لوقت طويل لتحريرها حتى يمكن الاعتماد عليها لتعويض قطاع المحروقات. لكن مع انهيار أسعار النفط وعدم انتظامها لأسباب تتعلق بشروط الأسواق الدولية منتهجة، والانعكاسات السلبية على وضعية الاقتصاد، تم الاقتناع باستحالة الاستمرار في الاعتماد على قطاع واحد كمصدر رئيسي للثروة، وبضرورة التوجه نحو التنوع الاقتصادي بالاعتماد على قطاعات أخرى لتجاوز التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط.

1.1. إشكالية البحث:

في ظل الموارد المالية المعتبرة التي حققت في ظل انتعاش أسعار النفط، تم السعي لانتهاج سياسات ترمي إلى خلق اقتصاد إنتاجي يحتوي قطاعات منتجة غير نفطية وخلق البيئة المواتية لجلب الاستثمارات ودعم القطاع الخاص، مع الأخذ بالاعتبار أن التنوع الاقتصادي ، ومنه يمكن صياغة إشكالية البحث كالتالي:

كيف تساهم إستراتيجية التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ؟

2.1. أسئلة البحث:

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نحاول الإجابة على السؤالين الأساسيين والمتمثلين في :

- ماهية وواقع التنوع الاقتصادي بالجزائر ؟
- ما هي أهم مؤشرات التنوع الاقتصادي بالجزائر ؟

3.1. فرضيات البحث:

بناء على الدراسات النظرية والتجريبية في عديد الدول، القطاعات المنتجة كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات غير مستغلة وراكدة وتعتبر موردا مستديما غير ناضب على المستوى البعيد ومؤشر للتنوع الاقتصادي لخروج الجزائر من التبعية لقطاع المحروقات وتقلبات أسعار النفط، كما أن هناك دورا أساسيا للقطاع الخاص في التنوع الاقتصادي وكذا ترقية الصادرات خارج المحروقات للوصول إلى التنوع الاقتصادي.

أهداف البحث والمنهجية:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل أهمية التنوع بالاقتصاد الوطني، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك للإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع، وفقا لذلك تم عرض مفهوم التنوع الاقتصادي، و واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة تحليلية لأهم المؤشرات.

أولا. الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

1. تعريف التنوع الاقتصادي:

للتنوع الاقتصادي تعاريف متعددة، تختلف عن بعضها البعض باختلاف النظرة التي ينظر من خلالها إلى التنوع، ولضبط مفهوم التنوع الاقتصادي سنتناول مجموعة من التعاريف فيما يلي: يعرف التنوع الاقتصادي على أنه: محاولة إيجاد صادرات جديدة، ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة، والعمل على الحصول على إيرادات دائمة ومستقلة من خلال التخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كل القطاعات الاقتصادية. (عساف وعود، 2014، صفحة 467)

يقصد بالتنوع الاقتصادي الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية في إطار التنافسية العالمية، (Hamidato & Baqaas, 2017, p. 79)، وذلك بمحاولة رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة حتى وإن كانت تلك القطاعات لا تتميز بميزة نسبية عالية، وهو يقوم على أساس النهوض بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الواحد، أي أن التنوع الاقتصادي من

منطلق هذا المفهوم ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد وغير مستديم. (مرزوك، 2013، صفحة 07)

في مجال التصدير يعرف التنوع الاقتصادي على أنه يتمثل في مختلف السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع والخدمات المصدرة، والتي تكون عرضة للعديد من المخاطر كتقلبات أسعارها في السوق الدولية، (الناورز، 2019، صفحة 199)، وهو ذلك التنوع الذي ينطلق من توزيع الاستثمارات على أدوات من نفس الفئة وفي نفس القطاع (صباغ، 2020، صفحة 69)، أو أن يكون التنوع رأسيا وهو الذي يعتمد على توزيع الاستثمارات على قطاعات متنوعة كالصناعة والزراعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات كالأسهم والسندات، وهو ما يتطلب إضافة المزيد من مراحل معالجة المدخلات المحلية أو المستوردة، وبالتالي فالتنوع الرأسي يشجع في الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد (الناورز، 2019، صفحة 199).

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التنوع الاقتصادي غاية تسعى إليه الدول ذات الاقتصاد الأحادي خاصة الدول النفطية منها، فالتنوع الاقتصادي هو تلك العملية التي تتضمن تنوع الإنتاج تنوع الصادرات من سلع وخدمات، تنوع مصادر الدخل وإيرادات الدولة وإشراك القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد.

2. أهمية التنوع الاقتصادي

يخطى التنوع الاقتصادي بأهمية كبيرة تعود بنتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني ككل يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يسمح التنوع الاقتصادي بجعل الاقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية، خاصة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار المستمرة؛
- زيادة تحقيق أعلى معدلات للإنتاج وتوفير فرص عمل بشكل أفضل بالإضافة لتحقيق المزيد من الأرباح التجارية (حجاب، 2020، صفحة 232)
- المساهمة في تحسين الاقتصاد وجعله مرنا ومتكيف مع معظم الظروف؛
- المساهمة في زيادة القيمة المضافة المحلية كالناتج المحلي الإجمالي؛
- تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛

- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة؛ (بالعمار وبن عبد الفتاح، 2018، صفحة 332)
- توفير الخبرات المحلية والأجنبية والمؤسسات الإدارية لتنفيذ الخطط التنموية؛
- تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛ (الناروز، 2019، صفحة 204).

3. أهداف التنوع الاقتصادي

ويمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال تبنيها لاستراتيجيات التنوع الاقتصادي فيما يلي:

- تأمين الاستقرار الاقتصادي وإكساب الاقتصاد القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، والتقليل من نسبة المخاطر كتقلبات أسعار المواد الأولية؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛ (بن ناجي، 2007، صفحة 77)
- زيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية خصوصا؛
- تقليص دور الدولة والسلطات العمومية في العملية الاقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛
- توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير المنتجات ما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية ومن ثم زيادة التصدير؛ (زغاشو ودهان، 2017، صفحة 74)
- الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية؛
- تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الاستجابة لجميع التغيرات
- تحقيق الاستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

ثانيا. الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

1. تعريف التنمية الاقتصادية المحلية:

لقد تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية المحلية لدى المفكرين الاقتصاديين والمؤسسات الدولية، سنحاول ذكر بعض التعاريف ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

— فكان تعريف البنك العالمي للتنمية الاقتصادية "يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية ما من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة في هذه المنطقة ،فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها الشركاء في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة الى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل " (سوينبرين، سرايا، و فيرجس، 2004، الصفحة 09)

— وجاء تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية عام 1956 يوضح ويعطي الاهتمام للمجتمعات المحلية، حيث يعرفها كما يلي "أنها العمليات التي يمكن بواسطتها توحيد جهود المواطنين والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها في أقصى قدر ممكن. (شفيق، 2009، الصفحة 13)

ومن هنا فإن مفهوم التنمية يشمل ثلاثة عناصر أساسية:

- تحقيق زيادة في الناتج القومي لرفع مستوى معيشة الأفراد.
 - التفاعل بين عناصر الإنتاج و الاستهلاك.
 - زيادة مستمرة لا تتأثر بالدورات الاقتصادية أو تكون نتيجة لها.
 - ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن:
 - إحداث تغير في هيكل الناتج بما يقتضي ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
 - استمرارية النمو من خلال استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.(الدليمي، 2015، الصفحات 12-13).
2. مقومات التنمية الاقتصادية في مجال توفير وتنمية الموارد الطبيعية و المادية:
- 1.2 توفير مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط التنمية:
- وتنقسم مصادر تمويل التنمية إلى قسمين:

■ **المصادر المحلية للتمويل:** هي المدخرات الاختيارية لكل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال العام والخاص، وكذلك المدخرات الإجبارية ممثلة في مدخرات القطاع الحكومي، والتمويل التضخمي.

■ **المصادر الخارجية للتمويل:** وتشمل التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية.

2.2 التخصيص الأمثل للموارد المتاحة في إطار الاستدامة البيئية والعدالة بين الأجيال:

تتطوي آلية التخصيص الأمثل للموارد على حفظ الموارد الطبيعية المتجددة وترشيد استهلاك الموارد الغير متجددة، والحد من التلوث البيئي، وكذلك تحسين جودة الحياة وحماية النظام الحيوي، فضلا عن ضرورة إحداث تغيرات جذرية في أنماط الاستهلاك والإنتاج السائدة.

3.2 الحوكمة الرشيدة وإقامة بنية مؤسسية قوية:

يستلزم ذلك إقرار الضوابط والقوانين التي تكفل الرقابة الفعالة والمساءلة تزامنا مع استقلالية السلطات القضائية والتشريعية وخلق هيئات رقابية مستقلة، ويتطلب تنفيذ تلك الضوابط إجراء إصلاحات هيكلية في نظام الإدارة العامة .

4.2 توفير بيئة الأعمال الداعمة للاستثمار:

للقطاع الخاص دور في تعزيز فرص النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، وزيادة التنوع الاقتصادي وتحسين التنافسية الدولية وفي هذا الصدد تقتضي آلية التخصيص الأمثل للموارد المشار إليها سابقا إجراء مفاضلة بين البدائل الاستثمارية في القطاعات.

5.2 تحسين القطاع الخارجي وتحسين التنافسية الدولية:

حيث يوفر قطاع التجارة الخارجية منافذ واسعة لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي واستغلال الموارد المتاحة، وتوفير أرصدة الصرف الأجنبي وزيادة الاستثمار ورفع الكفاءة الإنتاجية، يترتب عنه ارتفاع حصة الدولة في السوق العالمية من سلعها المحلية ذات الجودة وكذا خدماتها المقدمة مما يدفع بعجلة تنميتها الاقتصادية وينبع عن ذلك ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد.(عبد الخالق، 2022، الصفحات 48-49).

3. أهداف التنمية الاقتصادية

يمكن تلخيص أهم أغراض التنمية الاقتصادية المحلية فيما يلي:

- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرة الريفية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة مستوياتها المحلية والقومية، فالاهتمام بموضوع التنمية المحلية (نظريا وعمليا) .
- التوازن و الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها إلى الاستفادة من ثمار الجهود وانعكاسها الإيجابية .
- استثمار الإمكانيات المالية والمادية والبشرية والثروات الباطنية وغيرها من الإمكانيات المحلية التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة.
- تعزيز التعاون بين الجهات المحلية من جهة وبين الجهات المركزية من جهة ثانية، حيث أن الهيئات والأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن أن تشترك في الكثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية .
- المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.
- جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص و الاحتياجات المحلية. (صفوت، 2008، الصفحة 132)
- تحقيق مستويات كبيرة من النمو الاقتصادي، وذلك بتوسيع الاستثمارات الاقتصادية المحلية أو زيادتها.
- تحفيز السكان المحليين من خلال توفير لهم بيئة مناسبة تساعد على الابتكار بالاعتماد على قدراتهم ومواردهم الذاتية دون انتظار مشروعات الدولة.
- تعميم وتكثيف استعمال التكنولوجيا الحديثة في شتى الميادين الخدماتية كانت أو الإنتاجية.

- دور الإدارة اللامركزية في انتقاء المشاريع التي تتناسب مع تطلعات السكان المحليين كونها أقرب منهم وأدري باحتياجاتهم. (بن غضبان ، 2015 ، الصفحة 3).

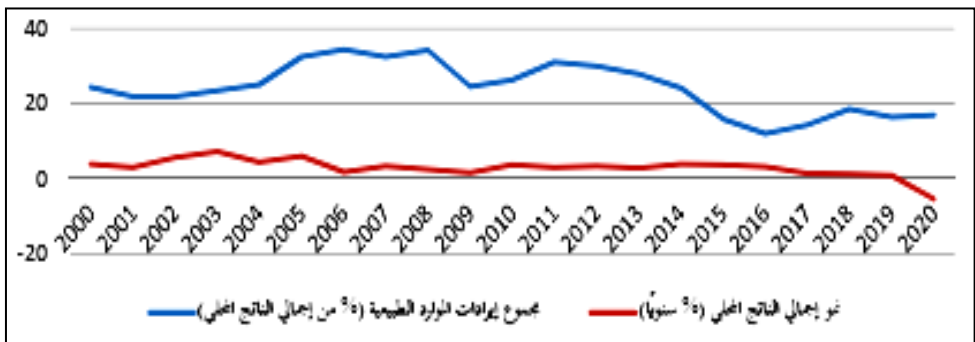
ثالثا. تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في التنمية الاقتصادية

في هذه الدراسة سوف نعتمد على مؤشرات المتمثلة في تطور الناتج الداخلي الخام، مساهمة القطاعات الاقتصادية (خدمات والزراعة والصناعة)، مساهمة قطاع الخاص، درجة تنوع الصادرات كمؤشرات للتنوع الاقتصادي.

1. نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2000-2020:

يشير إلى معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أي ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية، والمؤشر الثاني يوضح تطور نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2020، وذلك لإثبات فرضية أن نمو الاقتصاد الجزائري مرتبط أساسا بمجموع إيرادات الموارد الطبيعية أي حاصل إيرادات الموارد النفطية والغاز الطبيعي والفحم وإيرادات المعادن والغابات.

الشكل رقم 01 : نمو الناتج الداخلي الخام وتطور نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000 - 2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

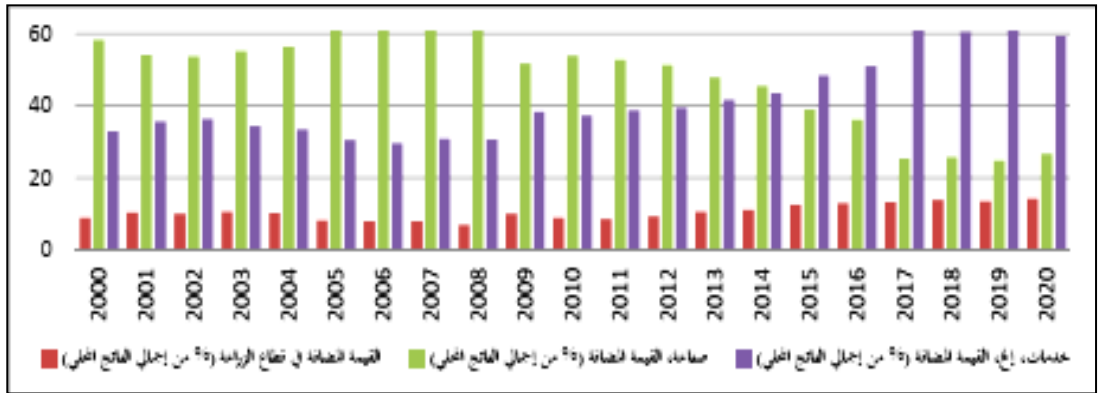
يبدو جليا من الشكل (01) أنه كلما زادت نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي كانت هناك زيادة في معدل النمو، هذا الأخير تباطأ منذ سنة 2014 بسبب انخفاض العائدات النفطية وانهار أسعار النفط، فالاقتصاد الجزائري يعتمد على الربيع المتولد من إنتاج النفط، وتتجلى درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الربيع بمدى إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمثل النسبة العظمى من الاستثمار العام ومن الإنفاق الحكومي ومن قيمة الصادرات، هذا الواقع جعل النمو الاقتصادي بالجزائر مرهونا بتطور حجم الربيع بدون ديناميكية من خلال العمل على تشجيع الاستثمار وترقية القطاعات الإنتاجية.

2. مساهمة القطاعات الاقتصادية (خدمات، زراعة، صناعة):

هذا المؤشر يعبر عن معدل ودرجة التغير الهيكلي للاقتصاد، ففي ظل وفرة الموارد الطبيعية يتميز الاقتصاد بالريعية، أي الاعتماد على استغلال موارد طبيعية، وعدم الاهتمام بالصناعات التحويلية والزراعة، بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق التصدير أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه دون استثمارات في قطاعات إنتاجية، حيث تكون الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الربيع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام. وفي ما يلي عرض ومناقشة مساهمة القطاعات الاقتصادية بنسب مئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال فترة الدراسة.

بعد أكثر من 20 عاما من الانتقال إلى اقتصاد السوق، لا يزال اقتصاد الجزائر يتميز بضعف مساهمة القطاعات النشاط الاقتصادي (صناعة خارج المحروقات، زراعة) في الناتج الداخلي الخام، نلاحظ أن هناك اختلال في المساهمة القطاعية بالاقتصاد الجزائري في الجزائر للفترة 2000-2020، كما يشير الشكل رقم (02) الموضح أدناه:

الشكل رقم 02 : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (%)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

- القيمة المضافة للخدمات: تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع ما بين 30% إلى 50% خلال الفترة 2000-2016، ما بين 50% إلى 60% خلال الفترة 2016-2020، ديناميكية هذا القطاع تعود إلى الإنفاق الرأسمالي الحكومي بالإضافة لديناميكية قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث أدى إطلاق مشاريع جديدة وبرنامج إعادة بناء الهياكل الأساسية، واستمرار تنفيذ العديد من برامج البنية التحتية والإسكان، وتوسيع الأشغال العامة، إلى نمو في القيمة المضافة لهذا القطاع.

- القيمة المضافة لقطاع الصناعة: نلاحظ أن هذا القطاع يستحوذ على أكبر حصة في المساهمة بالناتج الداخلي، حيث سجل عام 2008 نسبة 62,5% وهذا راجع إلى قطاع المحروقات الذي عرف توسعا بفضل الزيادة في الإنتاج وارتفاع الأسعار، كما تراجعت هذه النسبة للأعوام 2014 و 2015 و 2016 ولا تزال تتناقص كنتيجة لتدهور أسعار النفط. كما أن هذه النسبة لا تعكس ضعف قطاع الصناعة خارج المحروقات، فحسب إحصائيات الديوان الوطني لا تتعدى 10% والجدول يوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم 01 نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات (%)

السنة	2001	2004	2007	2011	2013	2015	2018	2020
الصناعة خارج قطاع المحروقات %	9,13	7,61	5,98	5,85	5,84	6	5,15	5,2

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات ONS.

يوضح الجدول رقم (01)، تراجع هذا القطاع على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث بلغت نسبة الصناعات التحويلية غير النفطية 6% فقط من الناتج الداخلي الخام في عام 2015 مقابل 35% في أواخر الثمانينات، ومن حيث القيمة المضافة، يهيمن القطاع الخاص على القطاعات التالية: الجلود والأحذية 90%، النسيج 87%، والكيماويات 80%، والمطاط والبلاستيك 78%، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية، ومواد البناء 52% (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الأمم المتحدة، 2019). يعتبر القطاع الصناعي غير مفعّل وغير مستغل إلى حد كبير لأنه لا يساهم إلا بحدود 5% في القيمة المضافة.

— القيمة المضافة في قطاع الزراعة: على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، فالإنتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 50% من احتياجات السوق، في حين يقدر معدل نمو القطاع الفلاحي لفترة 2000-2020 بنسبة 10%.

الإحصائيات تظهر جيدا تأخر ترتيب مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام بعد القيمة المضافة الخامة لقطاع التجارة وبروز قطاعي البناء والأشغال العمومية والنقل والاتصالات، وهذه النسبة تبرز جيدا أن الاقتصاد الجزائري إلى غاية اليوم ليس اقتصاد زراعي رغم ما تملكه الجزائر من مقومات زراعية والبرامج التنموية التي تم تجسيدها في إطار المخطط الوطني للتنمية الزراعية وبرامج التجديد الريفي.

3. مساهمة القطاع الخاص:

نجاح الجزائر في التنوع الاقتصادي رهين بتعزيز مكانة القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجدا جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات. وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من القيام بدور أكبر في الاقتصاد، وذلك بتوفير مناخ أعمال مناسب للاستثمار وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال دون عراقيل وتسهيلات تساعد في الاستثمار وإضافة قيمة في الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، سوف نستدل بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الحرية الاقتصادية.

1.3. مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

حيث يعبر عن درجة مناخ الأعمال بالمعايير العشر التالية (بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين

الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار)، هذه المعايير معتمدة من قبل البنك الدولي في ترتيب مناخ الأعمال مناسب.

يتم تحديد ترتيب الاقتصادات من خلال فرز درجات السهولة الإجمالية لممارسة أنشطة الأعمال، يتراوح تصنيف سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 1 إلى 190 اقتصاد لدول عبر العالم، كلما اقتربت من الترتيب 190 فيدل أن مناخ الأعمال يمتاز بصعوبة ممارسة أنشطة الأعمال. وحسب أحدث تقرير لمنظمة البنك الدولي لريادة الأعمال **Doing Business** لسنة 2020، الجزائر تحتل المرتبة 157 وهذا في توفير وتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال.

جدول رقم 02: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2020

مرتبة الجزائر		
157	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من ضمن 190 اقتصاد عالمي	المكونات 10 لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
152	بدء النشاط التجاري	
121	استخراج تراخيص البناء	
102	الحصول على الكهرباء	
165	تسجيل الملكية	
181	الحصول على الائتمان	
179	حماية المستثمرين الأقلية	
158	دفع الضرائب	
172	التجارة عبر الحدود	
113	إنفاذ العقود	
81	تسوية حالات الإعسار	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.

وسوف نقوم بتحليل المعايير العشر المكونة لمؤشر سهولة الأعمال لمعرفة أسباب هذا الترتيب في الجزائر كما هو موضح في الجدول رقم (02):

- من حيث بدء النشاط التجاري، يعتمد على الإجراءات والوقت والتكلفة التي يحتاجها رجل الأعمال لبدء مشروعه وتشغيله رسميا بالإضافة للحد الأدنى لرأس المال المدفوع، حيث كان ترتيب الجزائر لسنة 2020 في الترتيب 152 من ضمن 190 اقتصاد عالمي، يدل هذا الترتيب المتأخر على وجود صعوبة في بدء المشاريع الاستثمارية وعرقلة سهولة

ممارسة الأعمال، أما من سنة 2004 إلى غاية سنة 2019 فالجزائر لم تكن ضمن الترتيب من قبل البنك الدولي في هذا المؤشر، قد تكون الأسباب غياب المعطيات للبنك الدولي أو أن الجزائر لم يدخل اقتصادها التصنيف.

- من حيث استخراج تراخيص البناء، وهي درجة التعامل مع تراخيص البناء من حيث الإجراءات والوقت والتكلفة وكذلك مؤشر مراقبة جودة البناء الذي يقيم جودة لوائح البناء، قوة آليات مراقبة الجودة والسلامة وأنظمة المسؤولية والتأمين ومتطلبات الشهادات المهنية، كان ترتيب الجزائر 121 من بين 190 اقتصاد، هناك صعوبة في استخراج تراخيص البناء في الجزائر.

- من حيث الحصول على الكهرباء، تتكون من حيث الإجراءات والوقت والتكلفة لقطاع الأعمال للحصول على توصيل الكهرباء الدائم والتوريد لمستودع موحدة، فضلا عن الموثوقية العرض والشفافية، حيث مرتبة الجزائر في الرتبة 102، الجزائر في المراتب الأخيرة في تسهيل وصول الكهرباء بالرغم من توفر الجزائر لدرجة الاكتفاء بالموارد الطاقوي.

- من حيث تسجيل الملكية، هي درجة التكوين من حيث الإجراءات والوقت وتكلفة نقل الملكية بين شركتين محليتين، بالإضافة إلى جودة مؤشر إدارة الأراضي الذي يقيم موثوقية البنية التحتية والشفافية المعلومات والتغطية الجغرافية وتسوية النزاعات على الأراضي والمساواة في الوصول إلى حقوق الملكية، من ناحية الترتيب الجزائر المرتبة 165.

- من حيث حماية المستثمرين الأقلية، الدرجة تتكون من أفضل الممارسات التنظيمية من أسوأ إلى الأفضل، مدى الإفصاح متطلبات الموافقة والإفصاح للمعاملات مع الأطراف ذات الصلة، مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عندما يمكن تحميل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن الضرر الناجم عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والعقوبات المتاحة، دعاوي المساهمين مدى احتمالية وصول المدعين إلى أدلة الشركات الداخلية، مدى الملكية والرقابة القواعد التي تحكم هيكل الشركات والتغيير في السيطرة عليها، شفافية الشركات مستوى المعلومات التي يجب على الشركات مشاركتها فيما

يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين والاجتماعات السنوية وعملية التدقيق، ترتيب الجزائر 179.

- من حيث دفع الضرائب، تقاس درجة الدفع للضرائب كالتالي: المدفوعات، والوقت، وإجمالي الضريبة ومعدل المساهمة للشركة للامتثال لقوانين الضرائب في الاقتصاد، وتعكس مدفوعات الضرائب إجمالي عدد الضرائب والاشتراكات المدفوعة، وطريقة الدفع، وتكرار الدفع، وهي تشمل الضرائب التي تحتجزها الشركة، مثل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وضرائب العمل التي يتحملها الموظف، أما وقت الامتثال لقوانين الضرائب الوقت المستغرق لإعداد ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب والاشتراكات ودفعها: ضريبة دخل الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، وضرائب العمل، بما في ذلك ضرائب الرواتب والمساهمات الاجتماعية، فترتيب الجزائر في هذا المجال 158.

- من حيث التجارة عبر الحدود، يتكون من الوقت والتكلفة للامتثال الوثائقي والامتثال للحدود للتصدير والاستيراد، فترتيب الجزائر كان في المرتبة 172 قريب من المرتبة الأخير بـ 18 مرتبة وقت طويل وتكلفة كبيرة.

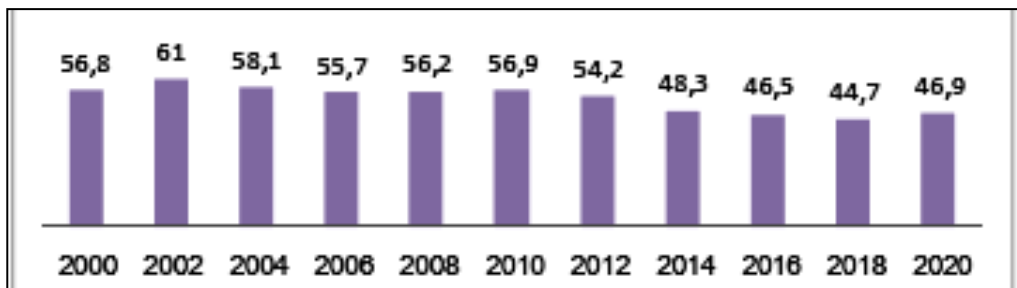
- من حيث تسوية حالات الإعسار، معدل استرداد إجراءات الإعسار التي تشمل كينانات محلية، بالإضافة إلى قوة الإطار القانوني المطبق على إجراءات التصفية القضائية وإعادة التنظيم، وكان ترتيب الجزائر 81 من بين 190 اقتصاد، هي في منتصف الترتيب العالمي.

هذه المعطيات تفسر جزئياً ضعف نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي بالجزائر وكذا مواجهة القطاع الخاص والمقاولات الناشئة مصاعب كبيرة، ما جعل الجزائر تحتل مراتب متدنية سنوياً في هذا المجال، فإ إنشاء المؤسسات الجديدة يصطدم بعوائق إدارية وتنظيمية مكلفة من حيث الوقت والكلفة المادية، مثل البيروقراطية والرشوة، ثقلاً لإجراءات السياسة الضريبية الجبائية والجمركية، وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات، أضف إليه احتكار السوق من طرف الدولة خاصة في المجالات الحيوية، والتضييق على نشاطات الأفراد والقطاع الخاص.

2.3. مؤشر الحرية الاقتصادية:

يعمل هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع عمل سياسات الحكومات على مستوى العالم سيادة القانون، حجم الحكومة والانفتاح الاقتصادي والكفاءة التنظيمية. درجة الحرية الاقتصادية تحسب على المقياس من 0 إلى 100، إذا كانت قيمة المؤشر من 80 إلى 100 دولة ذات اقتصاد حر وإذا كانت قيمة المؤشر من 0 إلى 49,9 دولة ذات اقتصاد مغلق ومن 50 إلى 59,9 دولة ذات اقتصاد غير حر جزئياً.

الشكل رقم 03 : تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



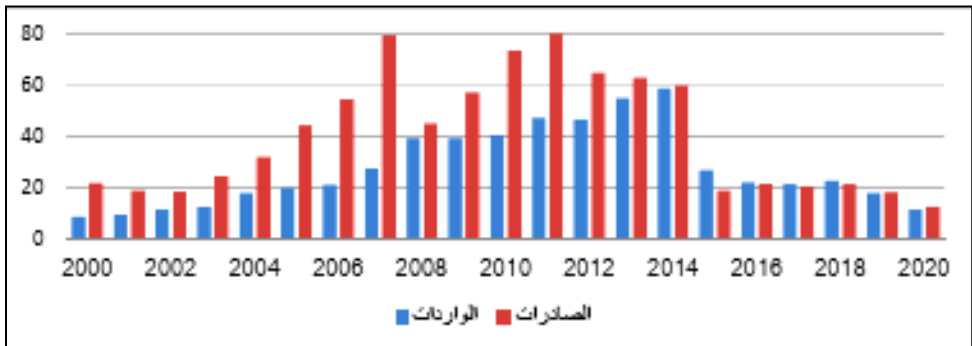
Source: Index of Economic Freedom, Wall Street Journal and the Heritage Foundation, Washington

يوضح الشكل رقم (03) وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية لسنة 2020، تتصف الجزائر ببيئة مقيدة لنشاط القطاع الخاص، حيث بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر 56,8 سنة 2000 وانخفض سنة 2006 حيث بلغ 55,7 في سنة 2010 قدر بـ 56,9 وسنة 2012 بلغ 54,2 ففي هذه الفترة تعتبر الجزائر دولة ذات اقتصاد غير حر واستمر في الانخفاض خلال السنوات اللاحقة إذ بلغ 44,7 سنة 2018، وسنة 2020 بلغ 46,9. دولة الجزائر ذات اقتصاد مغلق والنموذج الاقتصادي يعيق القطاع الخاص بشدة، حيث يساهم القطاع بحوالي 5% فقط من إجمالي الناتج المحلي وغير متواجدة جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا.

4. درجة تنوع الصادرات:

بعد أن تمتعت لسنوات عدة بفائض في ميزان تجارتها، فإن الجزائر سجلت عجزا في سنة 2015، حيث سجلت صادرات المحروقات تراجعا نسبته 43,71% سنة 2018.

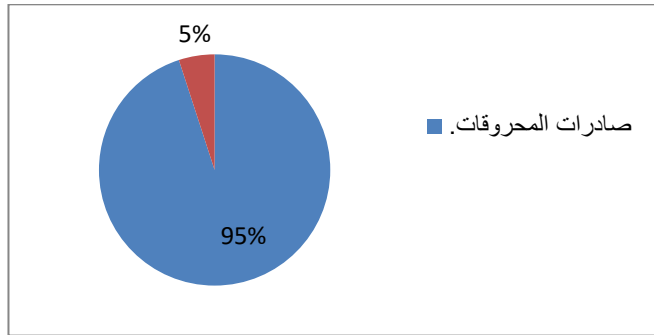
الشكل رقم 04: حركة الميزان التجاري بالمليارات الدولارات الأمريكية 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قسم الدراسات الاقتصادية / المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حسب معطيات بنك الجزائر ومركز CNIS.

يوضح الشكل رقم (04) اعتماد التجارة على تصدير منتج واحد مع انخفاض أسعاره المصدرة، سيؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات، فتتنوع الصادرات يقلل من الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة ويؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات، كما يوضح الشكل التالي رقم (05) تركيبة ودرجة تنوع الصادرات.

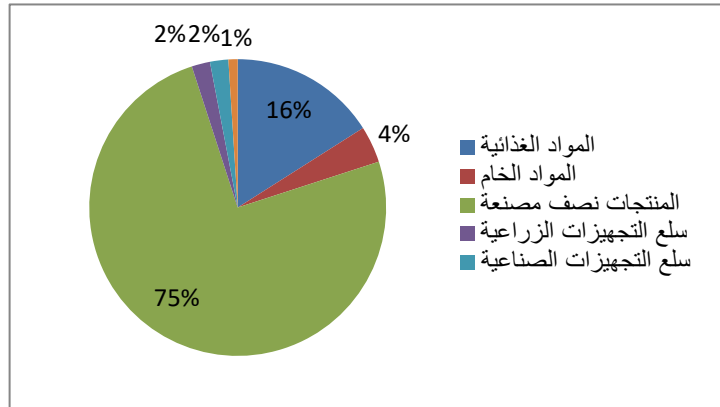
الشكل رقم 05: تركيبة الصادرات الجزائرية الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وزارة المالية، المديرية العامة للجارك

اعتماد الجزائر على منتج واحد وهو المحروقات في صادراتها بنسبة تقدر بـ 95%، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 5% وهي منخفضة جدا، مقسم على منتجات نصف مصنعة ومنتجات غذائية ومنتجات خامة وعتاد فلاحي وعتاد صناعي، هذه النسبة لا تساهم بشكل كبير في ظل تقلب أسعار النفط على المستوى العالمي، حيث تبلغ قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات حوالي 3,5 مليار دولار موزعة على النحو التالي في الشكل رقم (06):

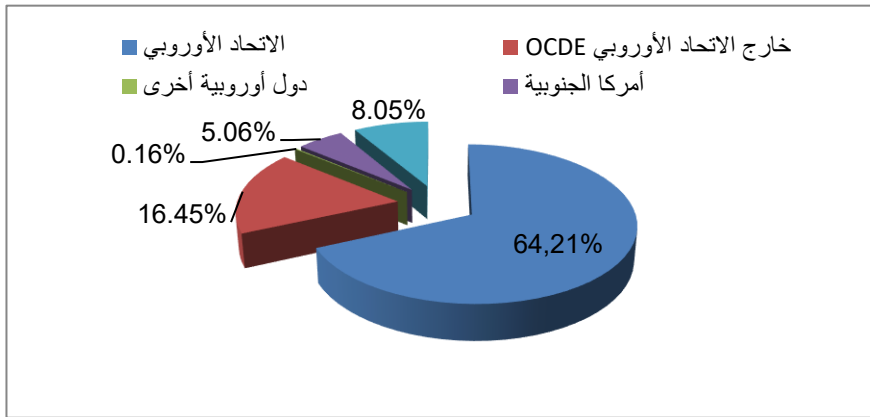
الشكل رقم 06: تركيبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وزارة المالية، المديرية العامة للجارك

حسب التقرير الاقتصادي الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فيما يخص التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة وبعد سنوات من التنفيذ، قد أسفرت عن اختلال هيكلي في الميزان التجاري خارج المحروقات والمستوى الضعيف للصادرات خارج المحروقات وقلة الاستثمار من قبل الاتحاد الأوروبي. مما لا تعكس الأهداف المنشودة في الاتفاقية بشأن ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

الشكل رقم (07): شركاء الجزائر في التجارة الخارجية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك

يوضح الشكل رقم (07) شأن شركاء الجزائر، فقد بقيت بلدان الاتحاد الأوروبي الزبائن الرئيسيين، وقد مثلت الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي نسبة 64,21% وتأتي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بحصة نسبتها 16,45%، أما من حيث الواردات فاحتفظت الصين بمكانتها كأول مومن للجزائر.

إن تنويع الصادرات الجزائرية مرهون بولوج الأسواق الإفريقية التي تبقى التبادلات التجارية معها ضعيفة والتي قد تمثل فرصة تطوير القدرات الاقتصادية غير المستغلة في الجزائر، وقد يمكنها هذا المسلك من تفادي صعوبة التصدير نحو سوق الاتحاد الأوروبي التي هي كثيرة المتطلبات وشديدة

التنافس كما سيمكن هذا الإدماج الجزائر من القيام بدور الوسيط بين إفريقيا وأوروبا (موقع جغرافي استراتيجي)، كما يوضح الشكل رقم (07) شركاء الجزائر في التجارة الخارجية.

رابعاً: تحليل النتائج

خلال العقدين الماضيين، أتاحت طفرة المحروقات (عائدات المحروقات) للجزائر تحقيق التقدم في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية، واستثمرت في مشروعات البنية التحتية دعماً للنمو الاقتصادي. نتيجة لذلك، باستثناء قطاع المحروقات، فإن بقية الأنشطة الاقتصادية تشهد تباطؤاً في عملية التعافي مع فقدان فرص العمل والدخل وتراجع ثقة المستهلكين ومنشآت الأعمال.

جاءت نتائج الدراسة كما يلي:

(1) - حجم الناتج الداخلي الخام مرتبط بحجم العائدات من قطاع المحروقات وعليه ارتباط النمو به مما أدى إلى لضعف التنوع الاقتصادي؛

(2) - ضعف مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي (صناعة خارج المحروقات، زراعة) في الناتج الداخلي الخام، حيث نلاحظ أن هناك اختلال في المساهمة القطاعية بالاقتصاد الجزائري في الفترة 2000-2020، أي عدم توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية؛

(3) - محدودية مساهمة قطاع الخاص في النموذج الاقتصادي المرتكز على الدولة، حيث يساهم القطاع بحوالي 5% فقط من إجمالي الناتج المحلي.

في الجزائر يواجه القطاع الخاص والمقاولات الجديدة والناشئة مصاعب كثيرة، مما جعل الجزائر تحتل مراتب متدنية سنوياً في هذا المجال، فإ إنشاء المؤسسات الجديدة يصطدم بعوائق إدارية وتنظيمية مكلفة لا تؤدي إلى خلق اقتصاد أكثر تنوعاً؛

4) - درجة تنوع الصادرات، اعتماد التجارة على تصدير منتج واحد مع انخفاض أسعاره، سيؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات، نلاحظ اعتماد الجزائر على منتج واحد وهو المحروقات في صادراتها بنسبة تقدر بـ 95%، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 5% خارج المحروقات تؤدي لضعف تمويل الواردات

بالمقابل يجمع مختلف الاقتصاديين والخبراء أن الجزائر تمتلك العديد من المفاتيح والحلول للإقلاع باقتصادها خارج المحروقات، وبالتالي تنوع مداخلها. تنوع الاقتصاد الوطني يشترط انتقاء بعض الشعب والفروع التي تمكن من وضع إستراتيجية من شأنها تقليص فاتورة الواردات من جهة، وتطوير الصادرات من جهة أخرى مانحة بذلك ميزان المدفوعات عناصر الاستقرار.

وبهذا الشأن يجب تحديد شعب إستراتيجية تتطلب بذل جهود بخصوص الاستثمار، ووضع أدوات لسياسة اقتصادية قادرة على إعادة النشاط لهذه الشعب، لاسيما الصناعة والكهرباء البتروكيما والصيدلية والالكتروميكانيك والزراعة الغذائية والسياحة والحديد والصلب، الكيمياء والميكانيك، الطيران والنسيج والخدمات، والتركيز على ترقية تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي تشكل ميادين تحضي فيها الجزائر بقدرات وأسواق واعدة، والملاحظ أن أغلبية القطاعات تنتمي إلى القطاع الصناعي كقطاع حساس يدعم الاستثمار فيه وترقيته.

السياسات العمومية والإطار المؤسسي تشكل جزءا أساسيا في المعادلة، المؤسسات الجيدة تعتبر أمرا ضروريا لتنوع اقتصاد أي بلد، إن التنوع الاقتصادي هو عملية معقدة ولا تنشأ من فراغ، إذ يتطلب توافر بيئة مناسبة تجعل من تنوع الاقتصاد أمرا ممكنا، وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2009، المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات، فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودة المخاطر القانونية والاقتصادية تكون فيها العقبات البيروقراطية محدودة والوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مؤمنا، وبالتالي من المرجح أن تزدهر فيها الأعمال وتزيد الإنتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد، أما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء إلى القانون، الفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخائفة، تجعلها أقل

جاذبية للاستثمارات بسبب عدم اليقين وتعطيل نشاط السوق، وتشمل هذه التأثيرات أيضا انخفاضاً في مستويات رأس المال البشري والمادي، انخفاضاً في حجم التجارة والاستثمار الأجنبي.

ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنوع الاقتصاد ودعم مؤسسات القطاع الخاص، نذكر مثلاً تخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجون، كذلك يعتبر التدخل الحكومي ذا أهمية خاصة عند اغتنامه للفرص التي من شأنها أن تتيح تنوعاً اقتصادياً إضافياً. بصفة عامة يمكن للمؤسسات الجيدة أن تساعد في تنوع الاقتصاد وهذا من خلال طرق متعددة والتي نذكر منها، توفير المعلومات للأسواق المحلية حول فرص الاستثمار والتصدير الجديدة مثلاً من خلال سفارات البلد والغرف التجارية وغيرها من مؤسسات الدولة.

خاتمة: رغم المحاولات المتكررة والحشد الهائل للموارد الطبيعية وكذا الوفرة المالية التي تعرفها من حين لآخر عند ارتفاع أسعار النفط، إلا أنه لم تستطع خلق اقتصاد إنتاجي متنوع مستقل عن الربيع النفطي، حيث بينت نتائج الدراسة أن حجم الناتج الداخلي الخام مرتبط بحجم العائدات من قطاع المحروقات وعليه ارتباط النمو به مما يؤدي لضعف التنوع الاقتصادي، ضعف مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج الداخلي الخام، وعدم وجود العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية، محدودية مساهمة قطاع الخاص في النموذج الاقتصادي المرتكز على الدولة. ويشير التراجع في إيرادات المحروقات أيضاً إلى أن المستويات الحالية للإنفاق العام غير مستدامة، فضلاً عن ضرورة استكمال السياسات الرامية إلى توليد إيرادات إضافية للمالية العامة للدولة بتدابير أخرى لتحسين كفاءة الإنفاق العام.

يعتمد نجاح الإصلاح الهيكلي على قدرة الجزائر على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ومن بين أهم التدابير الرئيسية المقترحة التي يتعين تنفيذها لدعم القطاع الخاص، وهي العمل على توفير مناخ جيد للأعمال، وقاعدة صناعية قوية، وإعطاء فرصة للقطاع الخاص في مجال القطاعات الصناعية وترقية الصادرات فنجاح تنوع الاقتصاد يتطلب توافر مناخ ملائم لعملية تنوع الأعمال وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة.

قائمة المراجع:

- هادي صادق (2013-2014) دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012. رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- نزار ذياب عساف، و خالد روكان عواد. (2014). متطلبات التنوع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 06(12).
- عاطف لافي مرزوك (2013). التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 30، العدد 20، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، 2013/12/31.
- جمال داود سلمان الديلمي، (2015) التنمية الاقتصادية نظريات و تجارب. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (الصفحات 12- 13).
- جوين سوينبرين ، سرايا جوجا ، فيرجس ميرفي، (2004) دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها. واشنطن، الو م ا : البنك الدولي، الصفحة 09.
- صقر أحمد صقر، (2004). التنمية الاقتصادية، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الصفحات. (569-570-584).
- فؤاد غضبان، (2015)، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع (الصفحة 39)
- محمد شفيق، (2009)، دراسات في التنمية الاقتصادية. مصر: منشورات المكتب الجامعي الحديث (الصفحة 13).
- محمد صفوت، (2008)، نظرية و سياسات التنمية الاقتصادية. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية للنشر و التوزيع.(الصفحة 132).
- محمد غردي، (2012)، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراة: جامعة الجزائر3، (الصفحات 08-10).

- عبير محمد علي عبد الخالق، (2022)، مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية: مجلة الاقتصاد بكلية الإدارة و التكنولوجيا الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر (الصفحات 48-49)
- محمد بوميحي. (2012)، إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة: مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 26، الجزائر، (الصفحة 99).
- المعهد العربي للتخطيط، التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته:
http://www.arab-api.org/ar_2018/12/ 24
- موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016.
- ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود كلية إدارة الأعمال، الرياض، 2014/02/17-16.
- البنك الدولي، أفاق اقتصادية للجزائر، 2000 2012 2011 2007 2013 2018 2015 .
- محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، التنوع الاقتصادي في الجزائر، Science Global Journal of Economic and Business، المجلد 02، العدد 02، الأردن، أبريل 2017.
- لحسن عقوبة، مراد جنيدي، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020
- البنك الدولي، 2020.
- البنك الدولي، 2019.
- بن باجلول، بن العارية حسين، التنوع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة 2013-2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 06، جامعة أحمد درارية أدرار، الجزائر، 2018.
- الديوان الوطني للإحصاء.
- معطيات البنك الدولي.

- تشمل الصناعة في التصنيف الولي الموحد الصناعة التحويلية (الأقسام 15 إلى 37 في التصنيف الصناعي الولي). ويشمل ذلك القيمة المضافة في التعدين والصناعة التحويلية (التي ترد أيضا كمجموعة فرعية مستقلة)، والإشاعات، والإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.
- الزراعة حسب التصنيف الولي الموحد تشمل كلا من: صيد الأسماك، فضلا عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية.
- المعهد العربي للتخطيط، دليل المؤشرا التنموية الدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني، الكويت، 2020.
- https://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/566/566_API-Index-Development-2020.pdf
- Hamidato , M., & Baqaas , A. (2017). Economic Diversification in Algeria. Global journal of economic and business, 02(02), 74-82.
- Kapunda, S. (2003). Diversification and poverty eradication in Botswana. Botswana Journal of African Studies(17).
- <https://www.iasj.net/iasj/download/5410e08d388f3d71>
- La Banque mondiale, Diversification économique : les leçons de l'expérience, panorama de l'aide pour le commerce 2019, diversification et autonomisation économiques - © OCDE, OMC 2020, P150.
- Attaran Mohsen, Industrial diversity and economic performance in US areas, The Annals of Regional Science, 1986, vol. 20, no 2, p. 44-54.
- Wagner John E, Regional economic diversity: action, concept, or state of confusion, Journal of Regional analysis and policy, 2000, vol. 30, no 1100-2016-90005.
- https://en.wikipedia.org/wiki/Diversity_index
- Akram Esanov, Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications, revenue watch institute, 2012, P04.

https://edc.gov.bz/wp_content/uploads/2016/11/ED-6.pdf

https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/ltmwy_wlnmw_fy_lqtsd_lswdy_lmwtmr_2014.pdf ■

World bank group, **Doing Business 2020, comparing business regulation in** ■
190 **economies.**

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf>

World bank group, op.cit.P05. ■

World bank group, op.cit.P04. ■